أحادية الفكر السياسي الحاكم

علي حسين عبيد

هناك من لا يعبأ أو لا يعي حجم التأثير الكبير الذي يعكسه الفكر السياسي الحاكم وطبيعته، على إدارة الدولة ومؤسساتها وأركانها، وأعني بهؤلاء الطبقة السياسية الحاكمة، فكلما كان هذا الفكر متطورا واعيا، وينحو إلى المدنية والتهذيب، حصلنا على دولة ترتكز على الدعائم العصرية المتطورة، ويحدث العكس تماما، حيث ينعكس تدهور الفكر السياسي للطبقة الحاكمة على الاجتماع والتنمية والاقتصاد وما شابه، لذلك في الغرب أو في الدول الناهضة عموما، يقع السياسي الحاكم تحت سلطة الرصد والمراقبة الإعلامية الكبيرة والدقيقة والمتواصلة.

السبب واضح هنا، ليس هناك سياسي حاكم في الغرب يتمتع بحصانة (إعلامية) تحميه من أقلام الكتاب والصحفيين، أو من فرشاة الرسام الساخر، أو من عدسة المصور الصحفي أو التلفزيوني، بل كلما كان السياسي ذا منصب أعلى في الدولة، كان هدفا لسخرية الرسم الكاريكاتيري أكثر من غيره، وليس له الحق في الاعتراض أو المقاضاة، لأن الأمر يتعلق بالحريات الإعلامية أولا، وثانيا لأنه لا يمثل نفسه فقط، فطالما كان ذا مسؤولية كبيرة، فإن أخطاءه تنعكس على الجميع، من هذا التصوّر عليه أن يوافق بالرقابة الإعلامية عملا بالمعادلة التي تقول، كلما كان منصبك أعلى أصبحت أكثر من غيرك عرضة لرقابة الإعلام والناس عموما، لأن عملك لا يخصك وحدك ولا عائلتك، إنك تقوم بخدمة الآخرين مقابل منصبك العالي.

في العراق السياسي الحاكم هناك من لا يؤمن بالرقابة الإعلامية، بسبب ضعف الفكر السياسي لديه، فهو يظن أنه شخصية محصّنة ضد الرقابة، ولا يقبل الرأي الذي يظهر له أخطاءه في هذا المجال أو ذاك، والسبب اعتقاده بأنه لا يخطئ، وأن أفكاره السياسية لا يشوبها الخلل، وثمة مشكلة أكبر وأخطر، أن بعض السياسيين يعرف بأنه على خطأ، وأن الفكر السياسي الذي يدير البلد من خلاله فكر هش، أو ضعيف، ومع ذلك يبقى مصرّا على ما هو عليه، وتندمج الشخصية المقفلة له مع فكره الضعيف، فيظهر ذلك على شكل قرارات وسلوكيات تحصّنه من الرقابة الإعلامية، ومن الآراء التي تحاول أن تظهره على حقيقته، مثال ذلك لدينا مثلا (نائب في احد مجالس المحافظات) رفع دعوى قضائية على وكالة إعلامية محلية لأنها أشارت (بالدلائل) لحالة فساد تتعلق به وبدائرته، وهدد بأسلوب متعال القائمين على تلك الوكالة بالقصاص، وعلى شاكلة هذا النائب لدينا وزراء ومدراء عامون ومسؤولون كثر، ينتمون إلى الطبقة الحاكمة التي لا تحمل فكرا سياسيا مدنيا، يدفعها للإيمان بأن الدولة المدنية لا تُبنى بقمع الإعلام، أو فرض الرأي الواحد، أو التصدي لحالات النقد بأنواعها.

لذا حاجتنا للفكر السياسي المتطور المعاصر كبيرة جدا، ولعل أحد أهم الركائز المهمة التي تدعم هذا المسار، (التعددية)، فهي من أهم أسس النظم الديمقراطية الحقيقية، في المقابل، من أخطر الظواهر على العملية السياسية (الأحادية)، لذلك على الطبقة الحاكمة أن تنبذ كليا مبدأ (من لم يكن معي فهو ضدي)، وأن تفتح النوافذ والأبواب واسعة للمشاركة الجماعية في صياغة القرار، بعيدا عن التفرد والاستئثار بالفوائد، على حساب الآخرين، لأن ظواهر الاستئثار والتحجيم والمنع وما إلى ذلك مما تلجأ إليه الطبقة الحاكمة، تنم عن فكر سياسي مغلق، قصير النظر، لا يمتلك مقومات الاستمرار، والسبب، أن ضعف الفكر السياسي وانحساره وقصر آفاقه، ينعكس على الميادين الأخرى بقوة، فتبدو الدولة بأكملها وكأنها رهن طبقة واحدة، تحاول فرض هيمنتها على الجميع، وهذه محاولة لن يُكتب لها النجاح استناداً إلى ما تقوله تجارب التأريخ العراقي أو سواه، القريبة منها والبعيدة.

لذا فالعراقيون بحاجة إلى فكر سياسي متجدد، منفتح، متعدد الآفاق، ينتشر أولا بين أفراد وتجمعات الطبقة الحاكمة، ليقضي كليا على الشخصنة بكل أنواعها وأبعادها، ويمنح الجميع (مواطنا ومسؤولا) القدرة على المشاركة في إدارة الدولة وبنائها، وفقا لنظام المؤسسات القوية المنفصلة عن بعضها، بإدارة فكر سياسي مدني معاصر متطور على الدوام.

آلاف السنين من حكم الرجل تكفي! (١ -٢)

قد يبدو الموضوع، من عنوانه أو مع البدء بقراءته، غريباً وربما يرسم ابتسامة على ثغر البعض، أو يثير السخرية أو حتى الاستهجان عند البعض الآخر، وقد يظن بعض آخر أنه طرفة أو مزحة. ولكني أصرّح، ومن البداية، بأني جاد في ما أذهب إليه، مع أنه سيمثل، في كل الأحوال، وجهة نظر تتقبل الاتفاق والاختلاف، ولنكن متقبلين للرأي والرأي الآخر، ولنتأمل هذا الرأي الآخر حتى وإن بدا للبعض أو في زمن بعينه غريباً أو غير مألوف أو غير مستساغ.

أ.د. نجم عبد الله كاظم

تخيط علم العراق

(١)

معروف، في بلدان العالم الديمقراطي، الذي صرنا، كما لم نكن من قبل ولا عجب في هذا، شديدي الإعجاب به، أن الحاكم والحكومة لا يأتيان إلا بانتخابات وباختيار الشعب لهما مباشرة. وعادة ما يكون ذلك بعد فشل حاكم أو حكومة سابقة، أو استهلاك سياساتها أو حتى نجاحاتها، بل أنه لا يجوز للرئيس أو رئيس الوزراء، وربما لمن دون ذلك منصباً، حتى حين يكونون ناجحين أحياناً، أن يحكموا أكثر من دورتين أو ثلاث. أي أن تبادل السلطة ديمقراطياً وسلمياً، بكل مستوياتها تقريباً وفي معظم بلدان العالم اليوم، هو المهيمن الأول على الحكم والحكومة وربما الإدارات العليا المختلفة. فاستبدال الفاشل بمن ممكن أن ينجح ضروري، وتجريب الناجح بمن قد يكون أنجح ضروري، وتجديد الدماء ضروري، وفي كل الأحوال أن إعطاء فرصة للآخر ضروري جداً. وفي هذا كانت، للشعوب المتحضرة والديمقراطية، ثماني سنوات أو عشر أو اثنتا عشرة كافية للتجربة في سبيل إثبات النجاح، أو حتى للنجاح حين يتحقق فعلياً. وفي ذلك كله حكمةٌ ورجاحةُ عقلٍ وفكر لا غبار عليه ولا أظنها غائمة أو غير مقنعة إلا لعُبّاد الحكم والسلطة والمتشبثين حد الالتصاق بكراسي الحكم والمنصب في العالم الثالث ومنه عالمنا العربي.

(٢)

انتقالا إلى موضوعنا، وفي ضوء هذا المنطق العقلاني، ألا يحق لنا أن نقول إن عقوداً من السنين من حكم فئة معينة كافية؟ بالتأكيد، فكيف بحكم آلاف السنين؟ نعم هي آلاف السنين من حكم الرجل، وفوق هذا كله هو حكم ما أثبت نجاحه إلا نادراً. فعدا ذلك ما شهد التاريخ، في ظل حكم الرجل، كمّاً من النجاح في تمثّل السلام والعدل والإنصاف، إلا بما يعادل نسبة قد لا تتعدى الواحد بالمئة مما شهده من فشل تمثّلَ في الحروب والصراعات والقمع والعنف والتعذيب والطغيان والظلم. باختصار وبصراحة، أثبت الرجل فشله في الحكم بامتياز.

إذن ألا يحق القول إننا بحاجة إلى النظر في إمكانية استبدال حزب الرجل في الحكم، وقد فشل فشلاً ذريعاً؟ نعتقد أن في ذلك الكثير الحقّ أو على الأقل العذر، وسهلٌ عليه استحضار تاريخ هذا (الحزب). بل حتى إن كنّا متعاطفين مع الرجل فإننا سنقول إنه قد مرّ بفترات فشل ليست قليلة، وعليه فمن المنطقي أن يأتي البديل، وهل البديل للرجل إلا المرأة؟ وحتى إنْ افترضنا أن الرجل قد نجح بشكل معقول في الحكم، أليس من المنطقي أن نجرب الآخر الذي قد يكون أكثر نجاحاً منه؟ وإذا ما تكرر القول على ألسنة الشعوب بأن عشر سنوات وخمس عشرة سنة وعشرين سنة ودورة حكم أو دورتين من حكم التيار أو الحزب أو الحاكم الفلاني يكفي، ألا يكون منطقياً أن نقول إن آلاف السنين من حكم الرجل تكفي؟ ولنتبنى، بضعَ عشرات من السنين، بديلاً عما تبنته البشرية، بحكم سيطرة نصفها عليها، آلاف السنين من رأي قائم على أساس أن الرجل متفوق على المرأة. هنا أتذكر أن بعض متنوّري الستينات والسبعينات، وحين بدأتْ المرأة في مجتمعنا تفرض نفسها، كان يتبنى رأياً قد يحمل ظاهرياً شيئاً من التناقض، وما هو كذلك حقيقةً، ويتلخص في أن نسبة المتفوقين من عموم الرجال هو أكثر من نسبة المتفوقات من عموم النساء، وتبعاً لذلك كان صعباً غالباً أن تتفوق المرأة على الرجل بشكل عام، وما يخرج عن ذلك يقترب من الاستثناء. ولكنّ هذا لم يكن ليجعل هؤلاء المتنورين يقولون بالتمييز بين الجنسين وبمصادرة حرية المرأة ورغبتها لإثبات العكس. بمعنى أنْ تتبنى هكذا رأياً يقول بتفوق ما وبدرجة أو بأخرى للرجل على المرأة يجب أن لا يعطينا الحق في أن نترجم هذا الرأي بمصادرة وبتطبيق قمعي للتفرقة والتمييز الاجتماعيين، لأنه كان من الصعب أن يُثبت بشكل قاطع وحاسم أنّ هذا الذي يراه هؤلاء هو صحيح بشكل لا يطوله الشك. وعليه يجب القبول بالمساواة بل فرضها على المجتمع ليتاح للمرأة أن تكون كما تريد هي، أو تخفق فتبقى كما (يريد) أو يعتقد البعض في صورتها النمطية التي صارت مسلّمة.

أما الادعاء، وبعيداً عن السياسة والحكم، بأن التاريخ الطويل قد أفرز دوماً تفوقاً للرجل على المرأة، مما تقر به النظرة الإحصائية التي ما خرج عن حصيلتها مرة أخرى إلا الاستثناء، فإن رده أبسط من أن يصمد أمام الجدل، وهو تحديداً ما تبنته وتتبناه غالبية الحركات النسوية والفكر الأنثوي في العالم. وهو أن إخفاق المرأة وانحسار دورها مقارنةً بالرجل وظهورها غالباً، وفي عموم حقول المعرفة والممارسة، دون الرجل إنما هو حصيلة التراكمات التاريخية لتأثيرات ونتائج النظرة النمطية والتفرقة والتمييز والتربية الباترياريكية/الأبوية التي امتدت آلاف السنين. وحتى تطبيق الرأي السابق القائل بإعطاء المرأة الفرصة، وهو ما يُطبّق فعلاً في بلدان العالم المتقدم ولم يعطَ بعد نتائج إيجابية كبيرة تجعل من المرأة نداً للرجل تماماً، لا يثبت الادعاء الباتريارکي. لأنه ليس من المنطقي أن ننتظر نتائجَ من خلال تبنّي رؤى جديدة وتطبيقها بضعةَ عقود من السنين وهي تأتي بعد آلاف السنين من الهيمنة الباتريارکية على العالم والعمل والعلم والدراسة والبيت والتربية والثقافة. بعبارة أخرى إن تجاوز تراكم آلاف السنين لا يتم بالتأكيد في سنة أو عشر سنوات أو جيل مثلاً، بل إلى أكثر من هذا بكثير. وهو حال يشبه حال الهنود الحمر في أمريكا والسود في أمريكا وغيرها الذين، بعد ما تعرضوا إلى القمع والتفرقة والتمييز مئات أو آلاف السنين، نالوا الحرية وتخلصوا من التمييز والقمع. ولكن ما كان لهم بعد سنين القمع والتمييز الطويلة جداً تلك أن يلحقوا بالآخرين خلال سنوات قليلة أو جيل أو جيلين مثلاً، لأن التراكم التاريخي من ذلك قد فعل فعله في شخصياتهم وربما في أجناسهم وأعراقهم، أو على الأقل في الظروف التي أخذوا يتحركون فيها والتي وجدوها حين نالوا الحرية أضيق وأصعب من أن تمكنهم من المنافسة وإثبات الذات أمام من هيأت تلك الظروف كل شيء للآخرين.

وفوق كل ذلك، نتجرأ فتساءل: هل أعطيت المرأة، والهنود الحمر، والسود، وغيرهم من المهمشين، فعلاً فرصاً كافية ومساواة كافية ولو مدة جيل واحد؟ نشك في ذلك. بل، تعلقاً بموضوعنا، إن المرأة لم تُعط بالتأكيد الفرصة الكافية لتثبت شيئاً قد تدعيه، بينما أخذ الرجل أكثر مما يجب من فرص. وحتى إذا ما ادّعى البعض بأنها أُعطيت فعلاً.. فنقول ربما وفي مجتمع بعينه ومدةً محدودة، ولكن الحكم عليها في ضوء هذا غير منصف، لأن فرصتها وحريتها وتقديم تجربتها في ضوء هذه الحرية والفرصة تأتي وهي إفراز تراكمات آلاف من سنين الغبن والتغييب والقهر والقمع والتفرقة، وعليه فلا يمكن بعد آلاف السنين من هذا كله أن تكون فرصتها هذه كافية. بل لا بد من تجاوز إفرازات التراكم أولاً، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا بمرور جيل أو جيلين مثلاً، كما هو ينطبق على حرية السود التي نالوها بعد مئات من سنين التفرقة والاضطهاد، والهنود الحمر في حريتهم ومساواتهم التي حصلوا عليها بعد ما مورس عليهم القهر ومحاولات الإبادة مئات السنين. وكل هذا على افتراض أن الفرصة والحرية والمساواة قد هُيئت بحق وإخلاص وبشكل كامل، وليس بتكلف وبمنة، كما كثيراً ما يتمثلان في الرجل الشرقي (المنفتح).

وتعلقاً بميدان موضوعنا، الحكم والسياسة، ربما حكمت المرأة أحياناً، وهذا صحيح، ولكنه جاء غالبا، إن لم يكن دائماً، في ظل أجواء الحكم الرجالي/الباتريارکي الذي لم تكن فيه المرأة- مع هذه الحالات أو التجارب المحدودة- إلا فرداً وسط مؤسسات ونُظم وسيطرات رجالية شبه مطلقة أو مطلقة، كما هو حال حكم بعض ملكات بريطانيا أو إنكلترا، واحتلال نساء مناصب وزارية في بلدان غربية وشرقية عديدة، ووصول شكلي لنساء إلى مناصب عليا، وزارية وغير وزارية، في بعض بلداننا، العراق ومصر وعُمان وسوريا مثلاً. ومع هذا نعتقد أن المرأة حتى في هذه الحالات كثيراً ما حققت النجاح الذي لم يحققه الرجل في بلدانها كما هو حال الملكة فيكتوريا صاحبة أنصع مرحلة تاريخية لإنكلترا وبريطانيا، وأنديرا غاندي أحد أهم ثلاثة حكام حكموا الهند الحديثة إلى جانب غاندي ونهرو، وغولدا مائير التي ثبّتت قوة إسرائيل وإن عدواناً، ومارغريت تاتشر التي أعادت تثبيت بريطانيا في (نادي الكبار) بعد أن كان بلدها قد أخذ يتراجع بسرعة من الحرب العالمية الثانية وحتى ما قبل وصولها إلى الحكم عام ١٩٧٩ ، وقبلهم بآلاف السنين كانت بلقيس، وسميراميس، وكليوباطرا.

الصحافة العراقية والمسيرة النضالية

لا يمكن لأحد أن ينكر بأن الثورة الإعلامية في العراق جاءت بعد سقوط النظام الشمولي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ولقد كانت رحلة العقود الثلاث قاسية للإعلام مع أزلام النظام السابق حيث سخّر ذلك النظام أزلامه لتوجيه الإعلام حسب توجهاته وأجنداته وسلط عليه الرقيب الذي لا يرحم فكان الإعلام ينظر إلى الأحداث ويتناول الأخبار من وجهة نظر واحدة ومن زاوية واحدة تمثل وجهة نظر النظام والحزب الحاكم.

محمد صادق جراد

صور بعض شهداء الصحافة العراقية

ولقد انطلقت مسيرة التطلع لحرية الصحافة والإعلام في العراق منذ انطلاق مرحلة التغيير وبعد إسقاط الصنم في بغداد وكانت البداية منذ اللحظة التي كان العراق فيها البلد رقم واحد في البلدان التي تشهد مقتل الصحفيين والإعلاميين .

وهكذا بدأت أحلام رجال الإعلام العراقيين تكبر في الأرض الأكثر خطورة على الحياة وبدأت مسيرة التضحيات ورحلة البحث عن الحقيقة في زمان ومكان قد تدفع حياتك في سبيل الوصول إلى المعلومة لاسيما وأنت تعيش وسط أجندات داخلية وخارجية وأخرى إرهابية كلها جعلت الإعلامي والصحفي الشريف عدوها الأول .

اليوم وبعد نجاح التغيير وبعد الاستقرار الأمني يسير الإعلام العراقي نحو نيل حقوقه من خلال التشريعات والقوانين التي حرص رجال الإعلام على الضغط على المؤسسة التشريعية لاستحصالها من اجل أن نعيش ربيعا إعلاميا عراقيا هو الأول في المشهد العربي بعد سنوات وعقود من التسلط الذي كان يمارس على المؤسسة الإعلامية في العراق إضافة إلى سنوات الإرهاب والفتنة الطائفية التي نالت حصتها الكبيرة من الإعلام عبر التضحيات التي قدمها رجال الصحافة .

ويعد الإعلام الوطني الحر من أهم العوامل التي تحتاجها عملية التغيير لأنه من ابرز وسائل الاتصال بالمتلقي ويلعب دورا مهما في تنوير الرأي العام، بل وفي تشكيله أحياناً ونقل الحقيقة المجردة، والدقيقة، والموضوعية لكل الناس بمختلف شرائحهم، وطبقاتهم، وفئاتهم ما يعني أنه يساعدهم على تكوين مواقفهم وآرائهم تجاه ما يحدث في بلدانهم.

وتقع على الإعلام الوطني مسؤولية تنوير المتلقي من خلال العمل على نشر المفاهيم الديمقراطية الجديدة المتمثلة باحترام حقوق الإنسان واحترام الرأي وتقبل الرأي الآخر وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد ،وهذه المهمة لم تكن يوما بالسهولة التي يتصورها البعض إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار مخلفات الأنظمة الدكتاتورية من ثقافة ومفاهيم خاطئة .

ويتحمل الإعلام الوطني الحر مسؤولية مساعدة المواطن على فهم وإدراك كل ما يحيط به من تطورات وتحولات لتشخيص الأفكار المعادية والهدامة التي تعمل على إفشال التجربة الديمقراطية الجديدة كما يعمل هذا الإعلام على تنمية الحس الوطني وترسيخ مفهوم المواطنة الحقيقية لدى المواطن الذي افتقد الكثير من حقوقه عبر المرحلة التي سبقت عملية التحول حيث كان يعيش في ظل التهميش والظلم لعقود طويلة غابت عنه جميع الحقوق والممارسات الديمقراطية .

إن الإعلام العراقي بكل وسائله القديمة كالصحف والمجلات والقنوات الفضائية ووسائله الجديدة كمواقع الإنترنت والفيس بوك والمدونات ما زال مطالبا بتوضيح الصورة الجديدة التي طرأت على المشهد العراقي بعد التغيير من خلال التوعية والتثقيف ومساعدة المتلقي في اتخاذ موقفه من هذا التحول حيث يحتاج المواطن إلى وسيط نزيه ينقل له ما يحدث بصدق بدون تزييف للحقائق وخاصة ما يحدث اليوم من حراك سياسي وصراعات أصبحت تستهدف حياة العراقيين الأبرياء وأشياء أخرى يحتاج المواطن إلى معرفتها وتكوين رؤية صحيحة يتمكن بموجبها اتخاذ مواقف دقيقة،بالإضافة إلى إن الإعلام يعد من أهم الأجهزة الرقابية التي تتابع وتراقب عملية التحول لا سيما ونحن نعيش مرحلة خطيرة بحاجة لرصد التجاوزات الحاصلة باعتبار الإعلام سلطة رابعة تتصدى لدورها الوطني في الرقابة ورافدا مهما يعمل على بلورة التصورات التي تسهم في نجاح أي عملية ديمقراطية .